

إطار مقترح للقياس والإفصاح عن مقياس الأداء البديل المعد وفقاً للمبادئ المحاسبية بخلاف المقبولة قبولاً عاماً (Non-GAAP) محمد رضا عبد الفتاح عبده خليل*

الملخص

يهدف البحث إلى وضع إطار مقترح للقياس والإفصاح عن مقياس الاداء البديل المعد وفقاً للمبادئ المحاسبية بخلاف المقبولة قبولاً عاماً. ويتناول البحث بالتحليل والتقييم مفهوم مقياس الاداء البديل ومزاياه ومنافعه (دوافع الإفصاح عنه) والانتقادات الموجهة له، ومشاكل القياس والإفصاح عن مقياس الاداء البديل. ولقد خُصّ البحث إلى وضع إطار مقترح للقياس والإفصاح عن مقياس الاداء البديل يتسم بخاصية الإتساق وخاصية القابلية للمقارنة لتعزيز الإستفادة من المنافع المرجوة من الإفصاح عن مقياس الأداء البديل والتغلب على الإنتقادات الموجهة له. ويؤدي قياس والإفصاح عن مقياس الاداء البديل إلى زيادة جودة الإفصاح المحاسبي ويساعد المستثمرين وأصحاب المصالح الآخرين في فهم التغيرات في الأعمال وتأثيرها في المستقبل.

مقدمة

تصدر الشركات التقارير المالية لأصحاب المصلحة لتوفير إحتياجاتهم من المعلومات لأغراض إتخاذ القرارات بشكل سليم. وتتضمن تلك التقارير القوائم المالية التي يتم إعدادها وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (الأمريكية أو الدولية) واللوائح والقوانين السارية ذات الصلة باعتبارها أساس مصداقية القوائم المالية التي يعتمد عليها مراقب الحسابات عند إبداء رأيه الفني بشأن مصداقية تلك القوائم.

وقد أعتبر مجلس مبادئ المحاسبة الامريكية في الرأي رقم 4 (PB Statement) أن المعلومات التي تحويها قائمة الدخل تمثل أهم معلومات القوائم المالية، حيث تعتبر المعلومات المتعلقة بربحية المنشأة الركيزة الأساسية لتقييم الأنشطة الاقتصادية. كما تفيد قائمة الدخل كل من المستثمرين الحاليين والمحتملين والدائنين في معرفة الإيرادات من النشاط الرئيسي للمشروع وأنواعها، وكذا المصاريف اللازمة للنشاط ونسبة هذه المصروفات إلى إجمالي الربح وصافي الدخل من النشاط ونصيب السهم من هذا الدخل، بالإضافة إلى إتجاه الإيرادات وصافي الدخل خلال السنوات وتفسير أي زيادة أو نقص في هذا الإتجاه وكذا درجة الربحية. (متولي، ٢٠٠٨)

ونتيجة للمخاوف التي أثارها واضعي المعايير والباحثين بشأن منفعة الإفصاح عن مقياس الاداء المعد وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (مقياس الاداء التقليدي)⁽¹⁾ لتقييم الأداء الحقيقي للشركة- والذي يُعبر عنه من خلال مكونات رقم صافي الدخل (**bottom line net income**)- حيث في ظل المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً يُسمح للإدارة بتصنيف أرقام محاسبية معينة في قائمة الدخل بما يؤثر على المعلومات الواردة في مقاييس الأرباح والتي تعتبر دائمة وأكثر إستمرارية مثل الأرباح التشغيلية، وهو الأمر الذي يؤثر علي نظرة أو إدراك مستخدم

⁽¹⁾ سيتم استخدام إصطلاح " الأرباح التقليدية أو مقياس الاداء التقليدي " للتعبير عن مقياس الاداء

المعد وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً GAAP

المعلومات المحاسبية، ومن ثم التأثير على القرارات المتعلقة بالقيمة السوقية للشركة.
(Albring, 2010)

كما يواجه الإفصاح عن الدخل وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً انتقادات كثيرة. فالمستثمر بصفته مشترياً لأرباح مستقبلية لا يمكنه الاعتماد على النموذج الحالي للإفصاح عن الدخل في بناء نموذج التنبؤ بأرباح المستقبل، نتيجة لظهور مشكلات وصعوبات مرتبطة بالإفصاح الحالي عن الربح والخسارة في ظل المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، والتي تتمثل أهمها في عدم وجود علاقة بين الربح والخسارة وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً وبين تقدم وارتقاء الشركات. بالإضافة إلى ذلك، عدم توضيح أسباب حدوث الربح أو الخسارة مع حرية الاختيار بين القواعد المحاسبية البديلة في معالجة عناصر قائمة الدخل في ظل المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً. وأخيراً، فإن قائمة الدخل تحتوي على مجموعة من البنود غير المتجانسة. لذلك، فإن الشركات الأمريكية حاولت توفير متطلبات الأطراف المختلفة عن طريق نشر قائمة الأرباح المعدة وفقاً للمبادئ المحاسبية بخلاف المقبولة قبولاً عاماً (أو قائمة الأرباح البديلة) (1) وذلك كأحد متطلبات الإفصاح الإختياري عن أرباح التشغيل. (متولي، ٢٠٠٨)

من ناحية أخرى، أدى تعرض الولايات المتحدة الأمريكية لحالة من الركود الاقتصادي في بداية الثمانينات من القرن الماضي إلى تأثير سلبي على نتائج أعمال الشركات حيث إنخفضت الأرباح وتحولت في بعض الشركات إلى خسائر، الأمر الذي أدى إلى إنخفاض أسعار أسهم تلك الشركات. وقد دفع ذلك الإدارة في العديد من الشركات الأمريكية الى البحث عن بدائل أخرى تُمكنها من إعادة تحسين ربحيتها لتحسين صورة المنشأة، حيث إبتكرت بعض الوسائل التي تمكنها من ذلك ومنها قائمة الأرباح البديلة.

(1) سيتم استخدام إصطلاح " الأرباح البديلة " أو مقياس الأداء البديل " للتعبير عن الأرباح المعدة وفقاً

للمبادئ المحاسبية بخلاف المقبولة قبولاً عاماً Non-GAAP

وبصفة عامة فإن هناك أربعة أوجه للاختلاف بين القوائم البديلة والقوائم التقليدية. فمن ناحية، تعتبر القوائم البديلة ذات رؤية مستقبلية نتيجة لإعدادها على أساس عناصر النشاط الأساسية المتوقع إستمرارها وتكرارها في المستقبل أما القوائم التقليدية فهي ذات رؤية تاريخية، حيث تستخدم لقياس الأحداث الماضية للمنشأة. ومن ناحية أخرى، تعتمد القوائم البديلة في إعدادها على إفتراضات إدارة الشركة في حين تعتمد القوائم التقليدية على ما حدث في الواقع. ومن ناحية ثالثة، يجب أن تكون القوائم التقليدية حقيقية في حين أن القوائم البديلة تسمح للإدارة بقدر من المرونة والإبداع. ومن ناحية رابعة، لا تستند القوائم البديلة على أية قواعد تنظيمية في حين أن إعداد القوائم التقليدية يعتمد على مبادئ محاسبية متعارف عليها. تمثل الأرباح المعدة وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً الربح التقليدي أما الأرباح المعدة وفقاً للمبادئ المحاسبية بخلاف المقبولة قبولاً عاماً تمثل الربح البديل. (منصور، ٢٠٠٩)

ويتضح مما سبق، أن مقياس الأداء التقليدي لم يعد يوفر المعلومات الكافية التي تفي بإحتياجات المستخدمين لإتخاذ القرارات المناسبة. لذا، ظهر الاتجاه الجديد نحو قياس والإفصاح عن مقياس الأداء البديل، حيث إتجهت العديد من الجهات التنظيمية في الدول المتقدمة لوضع قواعد تنظيمية للإفصاح عن معلومات الأرباح البديلة. وعلى الرغم من ذلك لم يكن هناك مبادرة على المستوى المهني في الدول النامية (خاصة في مصر) لتنظيم ومحاولة الاستفادة من ذلك الإفصاح التكميلي (الإفصاح عن معلومات الأرباح البديلة) مثلما حدث في الدول المتقدمة. لذا يستهدف البحث تحليل وتقييم الاصدارات المهنية والدراسات السابقة المتعلقة بالقياس والإفصاح عن مقياس الأداء البديل (أو معلومات الأرباح البديلة) لوضع إطار مقترح للقياس والإفصاح عن مقياس الأداء البديل لتعزيز الإستفادة من المنافع المرجوة من الإفصاح عن مقياس الأداء البديل والتغلب على الإنتقادات الموجهة له، وبما يسهم في زيادة جودة الإفصاح المحاسبي ويساعد المستثمرين وأصحاب المصالح الآخرين في فهم التغيرات في الأعمال وتأثيرها في المستقبل. وتحقيقاً لهدف البحث سيتم تقسيم الأجزاء التالية من البحث على النحو التالي:

١. الخلفية التنظيمية لمقياس الأداء البديل.
٢. مفهوم مقياس الأداء البديل.
٣. دوافع الإفصاح عن مقياس الأداء البديل.
٤. الانتقادات الموجهة للإفصاح عن مقياس الأداء البديل.
٥. أسس القياس والإفصاح وفقاً للمبادئ المحاسبية بخلاف المقبولة قبولاً عاماً.
٦. الإطار المقترح للقياس والإفصاح عن مقياس الأداء البديل المعد وفقاً للمبادئ المحاسبية بخلاف قبولاً عاماً.

١- الخلفية التنظيمية لمقياس الأداء البديل

بدأ الاهتمام بمقياس الأداء البديل في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٧ (حيث يطلق عليه **Pro forma Earnings**) إلا أنه لا توجد قواعد منظمة للقياس والإفصاح عن مقياس الأداء البديل (Frederickson and iller, 2004). وحديثاً تزايد إهتمام الهيئات والمنظمات المهنية في الولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى مختلفة (مثل جنوب أفريقيا وكندا وأوروبا ونيوزيلندا وأستراليا) بإصدار قواعد منظمة لمقياس الأداء البديل. ويأخذ الإفصاح عن مقياس الأداء البديل الطابع الإلزامي في بعض الدول كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية (إذ تلتزم الشركات المدرجة في البورصة باللائحة G الصادرة عن لجنة تداول الأوراق المالية (SEC) عند الإفصاح عن مقياس الأداء البديل) وجنوب أفريقيا (إذ هناك متطلب إلزامي للإفصاح عن الأرباح المعده وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً و الأرباح المعده وفقاً للمبادئ المحاسبية بخلاف المقبولة قبولاً عاماً والتي يتم استبعادها من الأرباح المعده وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً). ويعتبر القياس والإفصاح في جنوب أفريقيا أكثر تنظيماً من الولايات المتحدة الأمريكية حيث لازالت العناصر التي يتم استبعادها من مقياس الأداء التقليدي للوصول إلى مقياس الأداء البديل غير محددة بما يفتح مجال لإدارة الأرباح نتيجة قيام المديرين بتحديد تلك العناصر بالطريقة التي يرونها، على عكس الحال القائم في جنوب أفريقيا (دراسة Venter, 2014)، كما أن مقياس الأداء البديل في جنوب أفريقيا يخضع

للمراجعة على عكس الحال في الولايات المتحدة الأمريكية حتى صدور نشرة الـ **PCAOB** عام ٢٠١٣. من ناحية أخرى، يأخذ الإفصاح عن مقياس الأداء البديل الطابع الإختياري في كندا وأوروبا ونيوزيلندا وأستراليا، إذ لم تُلزم المبادرات والتوصيات الصادرة من جانب الجهات المهنية الشركات بالإفصاح عن مقياس الأداء البديل، وإنما وفرت إرشادات من خلال تلك المبادرات والتوصيات، والتي تتشابه مع الاجراءات التي قدمتها اللائحة G في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بهدف ألا يكون الإفصاح مضلل. إلا أن تلك الإرشادات تختلف في أنها طالبت توفير بيان واضح بشأن ما إذا كانت المعلومات المالية البديلة تم مراجعتها أو فحصها وفقاً لمعايير المراجعة في الدولة. وقد تمثلت الإجراءات التي قدمتها اللائحة G في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تتشابه مع الإجراءات في كل من كندا وأوروبا ونيوزيلندا وأستراليا لضمان ألا يكون ذلك الإفصاح مضلل فيما يلي:

- يجب أن يعطي الإفصاح عن المعلومات المالية التقليدية أهمية متساوية أو أكبر مقارنة بالمعلومات المالية البديلة المقابلة.
- يجب مراعاة توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية البديلة والتي تتوفر للمعلومات المحاسبية التقليدية.
- يجب ان يوضع مسمي واضح للمعلومات المالية البديلة بطريقة تميزها عن المعلومات المالية التقليدية.
- يجب تقديم تفسير واضح حول كيفية حساب المعلومات المالية البديلة.
- يجب توفير تسوية بين المعلومات المالية التقليدية والمعلومات المالية البديلة، بشكل منفصل لكل بند وشرح كل تعديل مهم. ويجب أن تُظهر التسوية كيفية حساب الأرقام حيث يتم توفير المعلومات المالية البديلة المقارنة للفترة السابقة.

- يجب أن تُدرج الأسباب بشأن لماذا يعتقد المديرين أن الإفصاح عن المعلومات المالية البديلة تعتبر مفيدة للمستثمرين لفهم النتائج والمركز المالي للشركة.
- يجب إتباع مدخل متسق من فترة لأخرى، وإذا كان هناك تغيير في المدخل عن الفترة السابقة، ينبغي توفير شرح لطبيعة التغيير وأسبابه وأثره المالي.
- يجب ألا تكون المعلومات المالية البديلة متحيزة ولا تستخدم لتجنب الإفصاح عن الأخبار السيئة للسوق.
- يجب ألا توصف البنود التي حدثت في الماضي ومن المحتمل أن تحدث بدرجة معقولة في المستقبل بأنها تحدث لمرة واحدة أو غير متكررة.

٢- مفهوم مقياس الأداء البديل

يهدف هذا الجزء إلى تحديد مصطلح ومفهوم محدد وشامل لماهية مقياس الأداء البديل. وتحقيقاً لهذا الهدف سيتم تناول تعريف مقياس الأداء البديل على مستوى الإصدارات المهنية، وتحليل وتقييم الدراسات السابقة ذات الصلة.

١/٢ مفهوم مقياس الأداء البديل وفقاً للإصدارات المهنية

على مستوى الإصدارات المهنية، إنفق كل من لجنة تداول الأوراق المالية **SEC**، وهيئة المنظمات الدولية لأسواق المال **IOSCO**، وهيئة الأوراق المالية الكندية، برايس ووترهاوس كوبرز **PWC** بشأن تعريف مقياس الأداء البديل باعتباره مقياس عددي عن الإداء المالي السابق والمستقبلي، أو المركز المالي أو التدفق النقدي، والذي لا يخضع لواحد أو أكثر من المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً التي إتبعها الشركة للإفصاح في القوائم المالية التقليدية، وذلك إما في شكل:

- إستبعاد المبالغ أو تعديل مبالغ مدرجة في قائمة الدخل أو قائمة المركز المالي أو التدفقات النقدية التقليدية.

- أو تضمين مبالغ (أو تعديل مبالغ على نحو يعطي نفس تأثير تضمين مبالغ) لتلك التي إستبعادها المقاييس التقليدية.

في حين يعتبر كل من المجلس الاستشاري لمجلس معايير التقرير المالي الدولية IFRS ، معهد جنوب أفريقيا للمحاسبين القانونيين SAICA ، لجنة أسواق المال الأوروبية CESR ، هيئة سوق المال في نيوزيلندا FMA ، لجنة أسواق المال الاسترالية ASIC بأن المعلومات المالية البديلة هي المعلومات المالية التي تفصح عنها وفقاً لأساس يختلف عن المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً. وقد تستبعد المعلومات المالية البديلة بعض المعاملات أو أرصدة تخضع لأسس قياس وإعتراف تتفق مع تلك المطلوبة أو المسموح بها وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.

٢/٢ مفهوم مقياس الأداء البديل وفقاً للدراسات السابقة

يمكن تقسيم الدراسات السابقة إلى أربعة مجموعات، حيث تتناول المجموعة الأولى الهدف من إعداد مقياس الأداء البديل، وتتناول المجموعة الثانية خصائص مقياس الأداء البديل، وتتناول المجموعة الثالثة أساس القياس لمقياس الأداء البديل، وتتناول المجموعة الرابعة أنواع المقاييس البديلة.

فمن ناحية تناولت بعض الدراسات الهدف من إعداد مقياس الأداء البديل المتمثل في الوصول الى مقياس الربح الذي يُعتقد أنه (بشكل متزايد) أكثر غنى بالمعلومات، أي أنه أكثر دلالة عن أداء الشركة في المستقبل (الأرباح والتدفقات النقدية)، وبالتالي فهي مفيدة للمستثمرين لأغراض التقييم التي يقوموا بها. لذلك، يتم تعديل الربح التقليدي وفقاً لمعايير مثل الإستمرار أو القرب إلى النقدية للوصول إلى مفهوم أكثر تمثيلاً للأرباح المتكررة أو النقدية . (Venter, Albring et al, 2010)؛

(Elliott, 2006؛ Hitz, 2010؛ Curtis et al, 2014؛ 2014)

ومن ناحية ثانية، اختلفت الدراسات في تناولها لخصائص مقياس الأداء البديل تبعاً للوضع التنظيمي في الدولة محل الدراسة، فنجد أن غالبية الدراسات أوضحت أن خصائص مقياس الأداء البديل تتمثل في أنه مقياس أداء يتم إعداده ونشره عن

طريق المديرين بالإضافة إلى مقياس الأداء التقليدي وأنه يتم إعداده وفقاً لمبادئ محاسبية بخلاف المبادئ المقبولة قبولاً عاماً، وأنه مقياس الأرباح الذي يتم من خلاله تعديل الرقم النهائي (**bottom-line**) الموجود في قائمة الدخل التقليدية بالبنود غير العادية أو التي يراها المديرين غير متكررة (مؤقتة) أو غير معبرة عن الأرباح المستقبلية، وأن الإفصاح عن مقياس الأداء البديل يتم عادة بشكل إختياري وبالتالي لا يخضع للمراجعة. (Hitz, 2010)؛ Entwistle et al, 2006؛ Elshafie ؛ Johnson and Schwartz Jr., ؛Solsma, and Wilder, 2015؛ et al, 2010؛ Shiah-؛ Marques, 2010؛ Andersson and Hellman, 2007؛ 2005؛ Miller, 2009؛ Bowen et al, 2005؛ Hou and Teng, 2016؛ Aubert, 2004؛ Frederickson and Miller, 2009؛ منصور، 2009؛ سليم، 2010؛ Bansal et al, 2010؛ Nichols et al, 2005؛ Isidro and Marques, 2013؛ 2010؛ Allee et al, 2007؛ Bhattacharya et al, 2007).

أما دراسة (Venter, 2014) فتوضح أن مقياس الأداء البديل (يطلق عليه في جنوب أفريقيا بمسمى **Headline Earnings**) يعبر عن مقياس إضافي للأداء يقوم على إستبعاد بنود محددة من مقياس الأداء التقليدي لا تتأثر بالخيارات التقديرية للمديرين. ودراسة (Albring et al, 2010) قامت بإختبار مقياس الأداء البديل المحدد من قبل S&P (والذي يُشار له **non-GAAP core earning**)، والذي يقوم على إستبعاد أو إضافة بنود محددة من الأرباح التشغيلية المعدة وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً) وهو ما يختلف عن الوضع القائم في أمريكا حيث لا يوجد هناك بنود محده وإنما تتحدد وفقاً لما يراه المديرين بأنها غير متكررة (مؤقتة) أو غير معبرة عن الأرباح المستقبلية) بهدف توفير مقياس تتوفر له قيمة أكثر ملائمة لأسواق رأس المال.

ومن ناحية ثالثة، إنفقت الدراسات التي تناولت أساس القياس لمقياس الأداء البديل على أنه يتم إضافة أو إستبعاد بنود محددة إلى / من مقياس الاداء التقليدي. (Hitz, 2010؛ Venter, 2014؛ Entwistle et al, 2010؛ Elshafie et ؛ Albring et al, 2010؛ Bhattacharya et al, 2003؛ Elshafie et

Johnson and Schwartz ؛Solsma, and Wilder, 2015 ؛al, 2010
Shiah–Hou and ؛Andersson and Hellman, 2007 ؛Jr., 2005
Frederickson ؛ Miller ,2009 ؛Bowen et al, 2005 ؛Teng, 2016
Choi and ؛ منصور، ٢٠٠٩؛ سليم، ٢٠١٠؛ Miller,2004
؛Rainsbury et al,2015 ؛Rainsbury et al,2013؛Young,2015
Huang and ؛ Doyle et al, 2003 ؛James and Michello,2009
؛ Brown et el, 2012 ؛Bansal et al, 2013 ؛Skantz, 2016
؛Bhattacharya et al,2007 ؛Nichols et al, 2005؛ Wang, 2014
(Frankel et al, 2011

ومن ناحية رابعة، تناولت العديد من الدراسات أنواع المقاييس البديلة، على
سبيل المثال (Hitz, 2010) ؛Reimsbach, 2014 ؛Curtis et al,
2014 ؛Bhattacharya et al, 2003) فقد ميزت دراسة (Hitz, 2010) ؛
وراسة (Reimsbach, 2014) بين مفهومين لمعلومات الأرباح البديلة وهما
"مقاييس الأرباح قبل عناصر معينة" و "مقاييس الأداء البديلة". وتشمل "مقاييس
الأرباح قبل عناصر معينة" على سبيل المثال الأرباح قبل الضرائب، الأرباح قبل
الضرائب والفوائد، الأرباح قبل الضرائب والفوائد والإهلاك والمخصصات. وتمثل هذه
المقاييس الأرباح التقليدية ويستبعد منها الضرائب أو الفوائد أو الضرائب
والفوائد والإهلاك والمخصصات. وعلى هذا النحو فإن "مقاييس الأرباح قبل عناصر
معينة" تعتبر أحد أنواع المقاييس البديلة على الأقل من الناحية الشكلية. وتعتبر
"مقاييس الأرباح قبل عناصر معينة" قابلة للمقارنة ويتم الإفصاح عنها بانتظام في
صلب القوائم المالية أو في الملاحظات المتممة للقوائم المالية. وعلى العكس من
ذلك، فإن "مقاييس الأداء البديلة" لا تعد على أساس بنود معينة (مثل الضرائب أو
الفوائد) وإنما على أساس إستبعاد بنود محددة وفقاً لوجهه نظر الإدارة (مثل نفقات
إعادة الهيكلة، المكاسب غير المتوقعة من مبيعات وحدات الأعمال). وتمثل "مقاييس

الأداء البديلة " الأرباح المتكررة، الطبيعية، المعدلة. وقد تشمل أيضاً مقاييس "مقاييس الأرباح قبل عناصر معينة " المعدلة على أساس العناصر المتكررة. كما أضافت دراسة (Curtis et al, 2014) ودراسة (et al, 2003) (Bhattacharya) نوعاً آخر من المقاييس البديلة وهو Street Earnings وهو يمثل خدمه يقدمها المحليين ويُطلق عليه مقياس I/B/E/S هو يعبر عن الربح التشغيلي الفعلي (الفرق بين الإيراد التشغيلي والتكاليف التشغيلية مقسوماً على عدد الاسهم العادية).

يستخلص الباحث من الإصدارات المهنية و الدراسات السابقة أنه على الرغم من تعدد المصطلحات المستخدمة في التعبير عن مقياس الأداء البديل (الربح الأساسي ، أو الربح الطبيعي، أو الأرباح النقدية، الربح المعدل، الأرباح قبل العناصر غير المتكررة، الربح غير القانوني(Non-Statutory)) فإن كل المصطلحات تعبر عن نتيجة واحدة وهي أنه مقياس معد وفقاً لمبادئ محاسبية بخلاف المقبولة قبولاً عاماً. لذا يقترح الباحث استخدام مصطلح مقياس الاداء البديل المعد وفقاً للمبادئ المحاسبية بخلاف قبولاً عاماً. كما يقترح الباحث تعريف ذلك المقياس باعتباره "مقياس أداء إضافي توفره الإدارة ويخضع للمراجعة بالإضافة إلى مقياس الأداء التقليدي ويعتمد على إضافة أو إستبعاد بنود محده لا تخضع لإختيار الإدارة من مقياس الأداء التقليدي، بهدف توفير معلومات عن الأرباح التي تتصف بالإستمرارية، وتلتزم جميع الشركات المسجلة في البورصة بالإفصاح عنه لتوفير خاصية القابلية للمقارنة ولتمكين المستثمرين من تقييم أداء الشركات على أساس الأنشطة الرئيسية دون الأنشطة غير المتكررة " .

ويري الباحث أن هذا التعريف يحدد من الذي يقوم بإعداد المقياس البديل (الشركة)، كما أنه يحدد البنود التي يتم إضافتها أو استبعادها بحسب الحالة بوصفها بنود أو أنشطة غير متكررة. كما يحدد التعريف الهدف من إعداد المقياس البديل المتمثل في تصوير المركز الحالي للشركة بشكل حقيقي وعادل بالتركيز على الأنشطة الرئيسية دون الأنشطة غير المتكررة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التعريف

يوفر نظره مستقبلية من خلال إتصاف الارباح المفصح عنها بخصائص الاستمرار (دائمة). كما يؤكد التعريف على خضوع المقياس البديل للمراجعة لإضفاء الثقة عليها ولضمان عدم تضليل أصحاب المصلحة.

٣ - دوافع الإفصاح عن مقياس الاداء البديل

يهدف هذا الجزء إلى تحديد مبررات ودوافع الإفصاح عن مقياس الأداء البديل. وتحقيقاً لهذا الهدف سيتم تحليل الاصدارات المهنية والدراسات السابقة ذات الصلة. وقد إتضح للباحث من تحليل الاصدارات المهنية والدراسات السابقة ذات الصلة أن أهم مبررات ودوافع الإفصاح عن مقياس الأداء البديل تتمثل في إنخفاض قيمة وجودة المعلومات المحاسبية لقائمة الدخل التقليدية، وتوفير معلومات إضافية مناسبة وذات قيمة لا توفرها القوائم التقليدية، والتأثير على تقييم المستثمرين لأداء الشركة بصورة إيجابية بدلاً من تضليلهم، وتلافي تأثير الاحداث السلبية المؤقتة على أداء المنشأة، وتحسين شفافية الإفصاح عن الارباح نتيجة الفصل بين مصادر الدخل (المنكرة، غير المنكرة). وسيتم تناول هذه الدوافع بشئ من التفصيل كما يلي:

أولاً: يرجع استخدام مقياس الأداء البديل إلى **إنخفاض قيمة وجودة المعلومات المحاسبية لقائمة الدخل التقليدية**، نتيجة لإنخفاض في القدرة التفسيرية للأرباح أو الخسائر التي تظهرها قائمة الدخل، فهي محصلة لمجموعة من البنود المتكررة وغير المتكررة والنقدية وغير النقدية والتي تؤثر على النتيجة التي تظهرها قائمة الدخل، وبالتالي فإنه لا يمكن للمستثمر الاعتماد على المعلومات التقليدية للتنبؤ بالأرباح المستقبلية. كما أن المعايير المحاسبية التقليدية لقياس الأرباح تنسم بعدم القدرة على توفير صورة تعبر بصدق عن أداء المنشآت خلال الفترة السابقة، فضلاً عن أن المديرين يمارسوا حرية الإختيار في تصنيف المعلومات المحاسبية، ومن ثم التأثير على إدراك المستخدم والتأثير على القرارات المتعلقة بالقيمة السوقية للمنشأة. أيضاً، يشير الاهتمام بالإفصاح عن الأرباح البديلة في الصناعات الخدمية والتصنيعية إلى عدم ملاءمة قواعد حساب الأرباح لجميع الصناعات وأن هناك قصوراً في معايير المحاسبة في تلك الصناعات. (Campbell؛ Hirshleifer and Teoh, 2003)

Albring ؛ ٢٠٠٩، منصور، **Elshafie et al, 2010**؛ and **Lopez, 2010**

(Kolev et al, 2008 ؛Liu and Pae, 2005 ؛et al, 2010

ثانياً: يؤدي استخدام مقياس الأداء البديل إلى توفير معلومات إضافية مناسبة وذات قيمة لا توفرها القوائم التقليدية، فهو يعكس الأرباح الأساسية المتوقع إستمرارها في المستقبل لأن إستبعاد العناصر غير النقدية وغير المتكررة من الأرباح يقلل من تشويش مقياس الأرباح، ويؤدي إلى فهم الأداء التشغيلي الأساسي للشركة، السهولة أو المركز المالي، والتي قد توفر مؤشرات بشأن نتائج الأعمال في الماضي، فضلاً عن المساعدة في التنبؤ. (المجلس الاستشاري لمجلس معايير المحاسبة الدولية IFRS **Advisory council**؛ هيئة المنظمات الدولية لأسواق المال **IOSCO** ؛ هيئة

الاوراق المالية الكندية **CAS** ؛ برايس ووترهاوس كوبرز **PWC** ؛ **Campbell** ؛

Black et ؛Bhattacharya et al, 2003؛ and **Lopez, 2010**

؛**Heflin and Hsu, 2008 ؛Abarneil and Lehavy, 2007؛al, 2012**

؛**Hitz, 2010 ؛Liu and Pae, 2005 ؛Doyle et al, 2013**

Choi ؛ ٢٠١٠، سليم، ٢٠٠٩، منصور، Miller, 2009؛Reimsbach, 2014

Marques, 2006 ؛Rainsbury et al, 2013 ؛and young, 2015

(Yi, 2012 ؛Johnson and Schwartz Jr., 2005؛

ثالثاً: يؤدي استخدام مقياس الأداء البديل إلى التأثير على تقييم المستثمرين لأداء

الشركة بصورة إيجابية بدلاً من تضليلهم، حيث يتم إستبعاد البنود غير المستمرة

(غير المتكررة) سواء كانت ذات تأثير إيجابي أو سلبي على رقم الأرباح.

(Marques, 2010 ؛Abarneil and Lehavy, 2007)

رابعاً: يُمكن استخدام مقياس الأداء البديل من تلافي تأثير الاحداث السلبية المؤقتة

على أداء المنشأة نتيجة التركيز على عناصر الأرباح الأساسية المتكررة.

(منصور، ٢٠٠٩)

خامساً: يُمكن استخدام مقياس الأداء البديل من تحسين شفافية الإفصاح عن الارباح

نتيجة الفصل بين مصادر الدخل (المتكررة، غير المتكررة)، كما يمكن أن تساعد

إفصاحات معلومات الأرباح البديلة على إجراء مقارنات السلاسل الزمنية - **cross sectional** بشكل متقن للعناصر الجوهرية للاداء الدوري والقبالة للتحكم فيها. (**Andersson and Hellman, 2007**؛ **Young, 2014**)

٤ - الانتقادات الموجهه لمقياس الاداء البديل

بالرغم من المنافع العديدة التي تشير إليها الإصدارات المهنية والدراسات السابقة فإن هناك مجموعة من الانتقادات الموجهه لمقياس الاداء البديل. لذا، يهدف هذا الجزء إلى تحديد الانتقادات الموجهه لمقياس الاداء البديل. وتحقيقاً لهذا الهدف سيتم تحليل الإصدارات المهنية والدراسات السابقة ذات الصلة.

وقد إتضح للباحث من تحليل الإصدارات المهنية والدراسات السابقة ذات الصلة أن أهم الانتقادات الموجهه لمقياس الاداء البديل تتمثل في إمكانية قيام الإدارة بمحاولة متعمدة للتلاعب بتصورات المستثمرين عن أداء الشركة ومن ثم أسعار الأسهم، وعدم وجود إرشادات أو معايير يمكن استخدامها عند إعداد معلومات الأرباح البديلة، عدم القابلية للمقارنة عبر الشركات أو حتى لنفس الشركة على مدار فترات مختلفة نتيجة الإفصاح عن معلومات الأرباح البديلة بشكل غير متسق من فترة لأخرى، وعدم وجود إلزام بمراجعة معلومات مقياس الاداء البديل في الدول المختلفة، وإن وجد فهي حالات فردية في بعض الدول. وسيتم تناول هذه الانتقادات بشئ من التفصيل كما يلي:

أولاً: إمكانية قيام الإدارة متعمدة بالتلاعب بتصورات المستثمرين عن أداء الشركة ومن ثم أسعار الأسهم نتيجة استخدام السلطة التقديرية للإدارة في تحديد العناصر التي يتم إستبعادها من الأرباح التقليدية أو من خلال تحويل الخسارة المحاسبية وفقاً للمقياس التقليدي إلى أرباح وفقاً للمقياس البديل. (هيئة الأوراق المالية الكندية؛

Entwistle et 2006 ؛ **٢٠٠٩**، منصور؛ **Bhattacharya et al,2012** ؛ **al, Heflin ؛Brown et el, 2012** ؛ **Isidro and Marques, 2013** ؛ **and Hsu,2008** ؛ **Liu and Pae, 2005**؛ **Kolev et al,2008** ؛ **(Andersson and Hellman, 2007**

ثانياً: عدم وجود إرشادات أو معايير يمكن استخدامها عند إعداد معلومات الأرباح البديلة، حيث لا يوجد أساس موحد متفق عليه للبنود التي يتم إستبعادها أو إضافتها، الامر الذي يترتب عليه اختلاف المكاسب والمصروفات التي يتم استبعادها أو إضافتها عند حساب صافي الدخل البديل من شركة لآخرى. **Bhattacharya et al,2012**؛ منصور، ٢٠٠٩؛ برايس ووترهاوس كوبرز **PWC**؛ **Johnson** (and Schwartz Jr., 2005)

ثالثاً: عدم القابلية للمقارنة عبر الشركات أو حتى لنفس الشركة على مدار فترات مختلفة نتيجة للإفصاح عن معلومات الأرباح البديلة بشكل غير متسق من فترة لأخرى بسبب حرية الاختيار للمديرين في تحديد البنود التي تستبعد من أو تضاف إلى الأرباح التقليدية وفقاً لسلطتهم التقديرية، أو نظراً لعدم وجود تعريف موحد لمقياس الاداء البديل. (المجلس الاستشاري لمجلس معايير المحاسبة الدولية؛ هيئة المنظمات الدولية لأسواق المال؛ **Bansal et al, 2013**)؛ **Campbell and Zhang and Zheng**، **Bhattacharya et al,2012**؛ **Lopez, 2010** (Young, 2014؛ 2011)

رابعاً: وأضافت دراسة (منصور، ٢٠٠٩) ودراسة (Entwistle et al, 2010) ودراسة (Bansal et al, 2013) أن تقارير الارباح المعدة وفقاً للمبادئ المحاسبية بخلاف المقبولة قبولاً عاماً لا تخضع للمراجعة عن طريق مراجع مستقل.

٥- أسس القياس والإفصاح وفقاً للمبادئ المحاسبية بخلاف المقبولة قبولاً عاماً

منذ عام ١٩٨٧ هناك زيادة كبيرة في عدد الشركات التي تُفصح عن مقياس الأداء البديل، وتختلف معلومات الارباح البديلة عن معلومات الارباح التقليدية من خلال إستبعاد البنود والمصروفات غير المتكررة. كما أن الشركات لها حرية التصرف في كيفية إحتساب مقياس الأداء البديل نتيجة لعدم وجود دليل إسترشادي موحد بشأن البنود التي يمكن أن تستبعد أو تضيفها الشركات بشكل معقول من/ أو إلى مقياس الأداء التقليدي. وتتمثل النتيجة في وجود إختلاف كبير في طريقة إحتساب الشركات

لمقياس الأداء البديل في الصناعات المختلفة، وحتى عبر الشركات في نفس الصناعة بمرور الزمن. (Frederickson and Miller, 2004)

لذا، سيقوم الباحث بتحليل وتقييم ما تناولته الإصدارات المهنية والدراسات السابقة بشأن أساس القياس وفقاً للمبادئ المحاسبية بخلاف المقبولة قبولاً عاماً، والبنود المستبعدة من أو المضافة إلى مقياس الأداء التقليدي لإحتساب مقياس الاداء البديل، بهدف وضع أساس محدد للقياس وتحديد بنود محددة يتم إستبعادها أو إضافتها لتحقيق عملية الاتساق في القياس. كما سيقوم الباحث بتحليل وتقييم ما تناولته الإصدارات المهنية والدراسات السابقة بشأن شكل ومكان الإفصاح عن مقياس الاداء البديل والاجراءات الواجب مراعاتها عند حتى لا يكون الإفصاح مضلل، وذلك بهدف وضع إطار مقترح للقياس والإفصاح عن مقياس الاداء البديل لسوق راس المال المصري تتمثل عناصره في مفهوم محدد لمقياس الاداء البديل، وتحديد أساس للقياس والبنود المستبعدة من أو المضافة إلى مقياس الأداء التقليدي لإحتساب مقياس الاداء البديل، وكذلك تحديد شكل ومكان الإفصاح عن مقياس الاداء البديل والاجراءات الواجب مراعاتها عند حتى لا يكون الإفصاح مضلل.

١/٥ أسس القياس وفقاً للمبادئ المحاسبية بخلاف المقبولة قبولاً عاماً

يتعلق القياس وفقاً للمبادئ المحاسبية بخلاف المقبولة قبولاً عاماً بتحديد أساس القياس، والبنود المستبعدة من أو المضافة إلى مقياس الأداء التقليدي لإحتساب مقياس الاداء البديل. وفي هذا الصدد هناك إتفاق فيما بين الإصدارات المهنية والدراسات السابقة على أن الأساس الذي يتم من خلاله إعداد مقياس الاداء البديل يتمثل في إضافة أو استبعاد بنود محددة إلى / من مقياس الاداء التقليدي تُوصف في جميع الإصدارات المهنية والدراسات السابقة بأنها بنود غير متكررة. (لجنة تداول الأوراق المالية SEC، هيئة المنظمات الدولية لأسواق المال IOSCO، وهيئة الأوراق المالية الكندية، PWC (بريس ووترهاوس كوبرز)، المجلس الاستشاري لمجلس معايير التقرير المالي الدولية (IFRS)، معهد جنوب أفريقيا للمحاسبين القانونيين SAICA، لجنة أسواق المال الأوروبية CESR، هيئة سوق المال في

نيوزيلندا **FMA**، لجنة أسواق المال الاسترالية **ASIC** ، دراسة (منصور، 2009)، دراسة (Hitz, 2010)، دراسة (Reimsbach, 2014)، دراسة (Venter, 2014)، دراسة (Entwistle et al, 2006)، دراسة (Entwistle et al, 2010)، دراسة (al, 2010)، دراسة (Albring et al, 2010)، دراسة (Elshafie et al, 2010)، دراسة (Bhattacharya et al, 2003)، دراسة (Liu and Pae, 2005)، دراسة (Choi and Young, 2015)، دراسة (Rainsbury et al, 2015)، دراسة (Solsma and Wilder, 2013)، دراسة (Rainsbury et al, 2013)، دراسة (James and Michello, 2009)، دراسة (Aubert, 2010)، دراسة (Doyle et al, 2003)، دراسة (Marques, 2006)، دراسة (Johnson and Schwartz Jr., 2005).

أما فيما يتعلق بماهية البنود المستبعدة من أو المضافة إلى مقياس الأداء التقليدي لإحتساب مقياس الاداء البديل، فإن ما هو متاح هو أمثلة على تلك البنود من جانب أغلب الإصدارات المهنية والدراسات السابقة دون تحديد واضح لمجموعة محددة تستخدمها جميع الشركات المسجلة للوصول إلى مقياس الاداء البديل. وعلى العكس من ذلك، فإن الإصدار المهني الصادر عن معهد جنوب أفريقيا للمحاسبين القانونيين **SAICA** أوضح مجموعة محددة من البنود التي يتم إضافتها إلى أو إستبعادها من رقم الربح المُعد وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً في جنوب أفريقيا (**IFRS**) للوصول إلى مقياس الأداء البديل (ويطلق عليه **Headline Earnings** في جنوب أفريقيا)، تلتزم بها جميع الشركات المسجلة للوصول إلى مقياس الاداء البديل. كما أن مؤشر **S&P** (دراسة Albring et al, 2010) حدد أن مقياس الأداء البديل والذي يُشار له (**Non- GAAP core earning**) يتم إعداده على أساس إستبعاد أو إضافة بنود محددة من/ أو إلى الأرباح التشغيلية المعده وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، بهدف توفير مقياس ذات قيمة أكثر ملائمة لأسواق رأس المال.

ولقد أوضح المجلس الاستشاري لمجلس معايير المحاسبة الدولية أن التعديلات الأكثر شيوعاً التي تقوم الشركة باجرائها للارقام المفصح عنها في قوائمها المالية وفقاً

لتقرير سوق **Citigroup Global** في نوفمبر 2010 علي الارباح المعدلة في أوروبا تتمثل في 4 أنواع رئيسية للتعديلات في الارباح المفصح عنها بموجب معايير التقرير المالي الدولية، (١) الدخل / المصروف الغير متكرر، والتي تُوصف غالباً بالبنود الاستثنائية (تكاليف إعادة الهيكلة ، تدهور أو اضمحلال الشهرة، Large Provisions و Wirtte - downs)، (٢) التعديلات المحاسبية، والتي توصف غالباً بالرسوم غير النقدية (Intangibles amortization ، options pensions، expenses وتعديلات الضريبة المؤجلة)، (٣) تعديلات Pro forma للتغير في مجال الأعمال (المكتسبات المدرجة لسنة كاملة ، العمليات غير المستمرة المستبعدة)، (٤) الدخل / المصروف الغير أساسي (المكاسب / الخسائر من التخلص من الاصول الثابتة ، حتي إذا كانت تحدث بشكل منتظم) .

كما حدد معهد جنوب أفريقيا للمحاسبين القانونيين SAICA البنود التي يتم إضافتها إلى أو إستبعادها من رقم الربح المُعد وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً في جنوب أفريقيا (IFRS) للوصول إلى مقياس الأداء البديل (ويطلق عليه **Headline Earnings** في جنوب أفريقيا) وهي: التدهور في الشهرة ، الممتلكات، العقارات، والمعدات (PPE) والاصول غير الملموسة ، مكاسب الشراء المحققة في صفقة دمج الاعمال ، الربح / الخسارة الناتجة عن التخلص من العمليات غير المستمرة ، المكاسب / الخسارة الناتجة عن التخلص من PPE والاصول غير الملموسة والاستثمارات ، فروق ترجمة العملات الاجنبية ، اعادة تصنيف المكاسب / الخسارة على الاصول المالية المتاحة للبيع المعترف بها اصلا في حقوق الملكية، تعديلات القيمة العادلة للممتلكات الاستثمارية. وتعتبر هذه البنود مُلزمة لجميع الشركات المدرجة في بورصة جوهانسبرج (JSE) في جنوب أفريقيا كما أنه يُطلب من المراجعين مراجعة هذا النوع الجديد من المعلومات (معلومات الارباح البديلة) .

كما أن هيئة سوق المال في نيوزيلندا (FMA) أوضحت بعض الأمثلة على العناصر أو البنود التي يتم إضافتها أو حذفها من مقياس الاداء التقليدي للوصول إلى مقياس الاداء البديل وهي الربح أو الخسارة من بيع المشروع المشترك Gain or

loss on sale of Joint Venture، انخفاض أو زيادة القيمة العادلة للمشتقات المالية (Derivative fair value decrease/(increase) ، انخفاض أو زيادة القيمة العادلة للممتلكات الاستثمارية Investment property fair value decrease/(increase)، تدهور الشهرة وعوائد التأمين impairment and insurance proceeds، التعديلات الضريبية Taxation adjustment .

ووفقاً لدراسة (Albring et al, 2010) المطبقة في أمريكا والتي توضح أن البنود التي يتم إستبعادها من مقياس الأداء التقليدي للوصول إلى مقياس الأداء البديل تخضع لتقديرات المديرين، لذا تقوم هذه الدراسة باختبار مقياس الأداء البديل المحدد من قبل S&P والذي يُشار له non- GAAP core earning ويقوم على استبعاد بنود محددة بهدف توفير مقياس ذات قيمة أكثر ملائمة لأسواق رأس المال من الأرباح التشغيلية التقليدية تتمثل في مكاسب وخسائر بيع الاصول، تدهور الشهرة، تكاليف ما بعد التقاعد، Pension، Settlement and Litigation Proceeds، Interest Cost، Reversal of Prior year charges .

وتميز دراسة (Bhattacharya et al, 2003) بين نوعين من الأرباح البديلة، يتمثل النوع الاول في "مقياس الأداء البديل Non-GAAP" وهو ما توفره الادارة من خلال تعديل الارباح التشغيلية التقليدية، معدلة باستبعاد العناصر التي تراها الإدارة غير عادية أو غير متكررة. وقد قامت الدراسة بتصنيف التعديلات الخاصة بمقياس الأداء البديل إلى (٩) مجموعات هي، تكاليف الاهلاك والإستفاد، تكاليف الإندماج والإستحواذ، تكاليف المكافآت المعتمدة على الأسهم، تكاليف البحوث والتطوير للعمليات المحذوفة، خسائر ومكاسب بيع الاصول، Below the line تشمل العناصر الاستثنائية وتأثير التغيير في تطبيق المبادئ المحاسبية، التعديلات في عدد الأسهم المعلقة (غير المسددة) المستخدمة في حساب عوائد الاسهم (عائد السهم)، التعديلات الاخرى، عدم وجود اي تفاصيل حول التعديلات مفصّل عنها. أما النوع الثاني فيتمثل في " Street Earnings " وهو يمثل خدمة يقدمها المحللين الماليين ويُطلق عليه مقياس I/B/E/S وهو يعبر عن الربح التشغيلي

الفعلي (الفرق بين الإيراد التشغيلي والتكاليف التشغيلية مقسوماً على عدد الأسهم العادية).

كما أوضحت دراسة (Webber et al,2013) أمثلة للعناصر المستبعدة، هي التدهور في الشهرة، تكاليف إعادة الهيكلة، التدهور في الممتلكات والألات والمعدات، الإحتياطات / تسويات التقاضي، التكاليف المتعلقة بدمج الأعمال، إستهلاك الأصول غير الملموسة، تدهور المخزون Inventory write-down.

ووفقاً لدراسة (منصور، 2009) تتضمن المصروفات التي عادة ما يتم إستبعادها، وهي رسوم إعادة الهيكلة، تخفيض بعض الأصول غير الملموسة (Amortization) وبصفة خاصة الشهرة، المصروفات غير النقدية مع حق الملكية، الفوائد، الضرائب، الإهلاك، تكاليف الإندماج، التخفيضات في الأصول، البنود المؤقتة (غير المستمرة)، البنود التي تحدث لمرة واحدة فقط، إستبعاد أو تخفيض قيمة بعض الديون، مكاسب الإستثمار غير المحققة، والمكاسب الناتجة من بيع أصول لمرة واحدة .

ووفقاً لكل من دراسة (سليم، 2010) و دراسة (Aubert, 2010) تم تقسيم البنود التي جرى العرف على إستبعادها من قائمة الدخل التقليدية عند إعداد قوائم الإدارة البديلة للارباح (أو مقياس الاداء البديل) إلى ثلاث مجموعات تتمثل في مجموعة البنود غير المتكررة (مصروفات الاندماج أو الاستحواذ، مصروفات عمليات البحوث والتطوير، مصروفات إعادة الهيكلة، مصروفات تخفيض قوة العمل، أرباح وخسائر الإستثمارات، الأرباح والخسائر الراسمالية)، ومجموعة البنود غير النقدية (استهلاك الشهرة والأصول غير الملموسة الأخرى، المكافآت المعتمدة على الأسهم، فروق التغير في قيم الأصول)، ومجموعة البنود الأخرى (فروق التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية، الفائض والعجز في المخصصات).

ويرى البحث أن الهدف من تحديد مجموعة محددة من البنود تستخدمها الشركات للوصول إلى مقياس الأداء البديل يتمثل في تحقيق الإتساق في القياس من فترة لأخرى، ومن ثم القابلية للمقارنة بين الشركات في نفس الصناعة، ولنفس الشركة على مدار الزمن وبالتالي إتخاذ القرارات الإستثمارية السليمة. فوفقاً لدراسة (Aubert,)

(2010) تبنى الاسواق الكفاء على قوائم الأرباح التي توفر معلومات مفيدة، والتي تكون ملائمة وذات مصداقية. علاوة على ذلك، يجب أن تكون الأرباح خاضعة لأساس مالي موحد لكي يثق المستثمرين في إمكانية المقارنة للمعلومات عبر الصناعات والسنوات المالية فيما يتعلق بالمركز المالي ونتائج العمليات للشركة.

بالإضافة إلى ذلك، تعتبر خاصية الإتساق أحد الخصائص المحاسبية التسعة (الملائمة Relevance، العرض الصادق Representational

Faithfulness، التوقيت المناسب Timeliness، إمكانية التحقق

Verifiability، الحيادية Neutrality، القابلية للمقارنة Comparability،

الإتساق Consistency، القدرة التنبؤية Predictive Value، التغذية العكسية

Feedback Value) التي حددها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي

(FASB) من خلال قائمة المبادئ رقم 2 الصادرة عام 2005، لكي تكون

المعلومات المحاسبية مفيدة في إتخاذ القرار. (James and Michllo, 2009)

وبناءً على ذلك، يقترح الباحث إلزام جميع الشركات المدرجة في البورصة

المصرية أسوة ببورصة جوهانسبرج (JSE) وبنفس البنود وهي كما يلي:

التدهور في الشهرة، الممتلكات، العقارات، والمعدات (PPE) والاصول غير

الملموسة وعوائد التأمين insurance proceeds ، مكاسب الشراء المحققة في

صفقة دمج الاعمال ، الربح / الخسارة الناتجة عن التخلص من العمليات غير

المستمرة ، المكاسب / الخسارة الناتجة عن التخلص من PPE والاصول غير

الملموسة والاستثمارات ، فروق ترجمة العملات الاجنبية ، اعادة تصنيف المكاسب

/ الخسارة على الاصول المالية المتاحة للبيع المعترف بها اصلا في حقوق الملكية،

تعديلات القيمة العادلة للممتلكات الاستثمارية.

كما يرى الباحث أيضا إضافة بند تكاليف إعادة الهيكلة إلى البنود السابقة نظراً

لإعتباره بند غير متكرر وفقاً لأغلب الإصدارات المهنية والدراسات السابقة وإغفال

ذلك من قبل الإصدار الخاص بجنوب أفريقيا. ويرجع إختيار الباحث للبنود الموجودة

في جنوب أفريقيا إلى أنها مطبقة فعلاً على أرض الواقع على الشركات المدرجة

ببورصة جوهانسبرج (JSE) وليست مجرد أمثلة فقط للبنود المستبعدة أو المضافة، وهو الأمر الذي يحقق شرط الإتساق في القياس ومن ثم القابلية للمقارنة.

٢/٥ الإفصاح وفقاً للمبادئ المحاسبية بخلاف المقبولة قبولاً عاماً

يعتبر الإفصاح وسيلة الإتصال المباشرة بين الشركة وأصحاب المصلحة فيها لتوصيل نتائج القياس. ويتعلق الإفصاح عن مقياس الأداء البديل، بتحديد شكل ومكان الإفصاح عن مقياس الاداء البديل والاجراءات الواجب مراعاتها عند لكي لا يكون الافصاح مضلل.

فبالنسبة لمكان الإفصاح عن مقياس الأداء البديل، تتفق كل من لجنة تداول الأوراق المالية (SEC)، هيئة المنظمات الدولية لأسواق المال (IOSCO)، معهد جنوب أفريقيا للمحاسبين القانونيين (SAICA) (دراسة (Venter, 2014)، لجنة أسواق المال الاسترالية ASIC (دراسة (Johnson et al, 2014) على أن يتم الإفصاح عن معلومات الارباح البديلة في الايضاحات المتممة للقوائم المالية. وقد ميزت كل من هيئة سوق المال في نيوزيلندا FMA و لجنة أسواق المال الاسترالية ASIC بين نوعين من المعلومات المالية المعدة وفقاً للمبادئ المحاسبية بخلاف المقبولة قبولاً عاماً وهما معلومات الارباح البديلة، والتي تظهر في الايضاحات المتممة للقوائم المالية، والمعلومات المالية غير الرسمية Pro forma (التي تهدف إلي إظهار آثار المعاملات المقترحة لأغراض التوضيح) والتي غالباً ما تظهر في وثائق المعاملات مثل نشرات الإصدار أو الأكتتاب، قوائم الإفصاح عن المنتج Product Disclosure Statements، ومخطط الوثائق المرتبة Scheme of arrangement documents ، ووثائق الأستحواذ (take over documents).

أما بالنسبة لشكل الإفصاح عن مقياس الأداء البديل، فلقد أوضحت لجنة أسواق المال الاسترالية (ASIC) أنه ربما يُفصح عن المعلومات المالية البديلة في شكل مشابه لقائمة المركز المالي، و/أو قائمة الدخل الشامل، و/أو قائمة التغير في حقوق الملكية، و/أو قائمة التدفقات النقدية، وأتفقت معها في ذلك كل من دراسة (متولي، ٢٠٠٨)، دراسة (Elliott, 2006) حيث أوضح أن الإفصاح عن

مقياس الأداء البديل يكون في شكل مشابه لقائمة الدخل. كما أن معهد جنوب أفريقيا للمحاسبين القانونيين SAICA أوضح أنه قد يفصح عن التسوية بين مقياس الأداء البديل ومقياس الأداء التقليدي إما في شكل مطول يتضمن ثلاث أعمدة يعتمد في البداية على الريح وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً ثم يخصم منه أو يضاف إليه البنود المحددة حتى نصل إلى الريح المعد وفقاً للمبادئ المحاسبية بخلاف المقبولة قبولاً عاماً (بيان، الاجمالي، الصافي)، أو في شكل مختصر يتضمن عمودين يعتمد في البداية على الريح وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً ثم يخصم منه أو يضاف إليه البنود المحددة حتى نصل إلى الريح المعد وفقاً للمبادئ المحاسبية بخلاف المقبولة قبولاً عاماً (بيان، عمود للعمليات الحسابية).

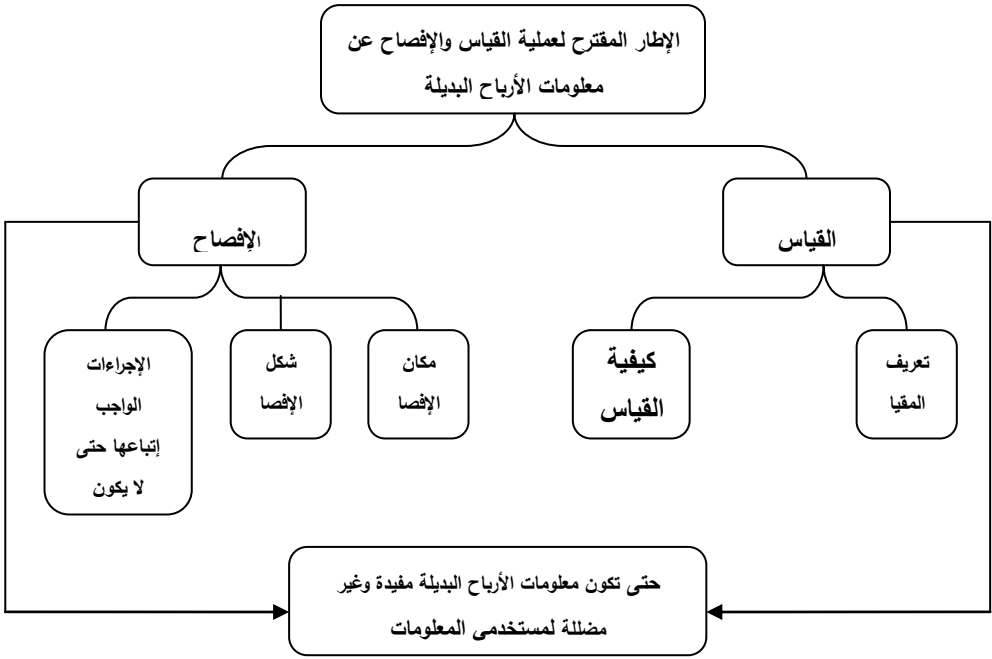
وفيما يتعلق بالاجراءات الواجب إتباعها حتى لا يكون الإفصاح عن مقياس الاداء البديل مضللاً، هناك إتفاق بين كل من لجنة تداول الأوراق المالية (SEC)، وهيئة المنظمات الدولية لأسواق المال (IOSCO)، وهيئة الاوراق المالية الكندية، وبريس ووترهاوس كوبرز (PWC)، والمجلس الاستشاري لمجلس معايير التقرير المالي الدولية (IFRS)، ومعهد جنوب أفريقيا للمحاسبين القانونيين (SAICA)، ولجنة أسواق المال الأوروبية (CESR)، وهيئة سوق المال في نيوزيلندا (FMA)، ولجنة أسواق المال الاسترالية (ASIC) على مجموعة من الاجراءات التي يتم إتباعها عند الإفصاح عن المعلومات المالية البديلة حتى لا تصبح تلك المعلومات مضللة وتتمثل فيما يلي:

- يجب أن يعطي الإفصاح عن المعلومات المالية التقليدية أهمية متساوية أو أكبر مقارنة بالمعلومات المالية البديلة المقابلة.
- يجب مراعاة توافر نفس الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية البديلة التي تتوفر للمعلومات المحاسبية التقليدية.
- يجب ان يوضع مسمي واضح للمعلومات المالية البديلة بطريقة تميزها عن المعلومات المالية التقليدية.
- يجب تقديم تفسير واضح حول كيفية حساب المعلومات المالية البديلة.

- يجب توفير تسوية بين المعلومات المالية التقليدية والمعلومات المالية البديلة، بشكل منفصل لكل بند وشرح كل تعديل مهم، ويجب أن تُظهر التسوية كيفية حساب الأرقام حيث يتم توفير المعلومات المالية البديلة المقارنة للفترة السابقة.
- يجب أن تُدرج الأسباب بشأن لماذا يعتقد المديرين أن الإفصاح عن المعلومات المالية البديلة تعتبر مفيدة للمستثمرين لفهم النتائج والمركز المالي للشركة.
- يجب إتباع مدخل متسق من فترة لأخرى. وإذا كان هناك تغير في المدخل عن الفترة السابقة، ينبغي توفير شرح لطبيعة التغير وأسبابه وأثره المالي.
- يجب ألا تكون المعلومات المالية البديلة متحيزة ولا تستخدم لتجنب الإفصاح عن الأخبار السيئة للسوق.
- يجب ألا توصف البنود التي حدثت في الماضي ومن المحتمل أن تحدث بدرجة معقولة في المستقبل بأنها تحدث لمرة واحدة أو غير متكررة.
- يجب أن يتم توفير بيان واضح بشأن ما إذا كانت المعلومات المالية البديلة تم مراجعتها أو فحصها وفقاً لمعايير المراجعة المطبقة. ويجب أن تكون هذه المراجعة مُلزِمة لمراجعي الحسابات وفقاً لمعايير محددة وذلك لإضفاء الثقة عليها وتضييق مجالات إدارة الأرباح.

٦- الإطار المقترح للقياس والإفصاح عن مقياس الأداء البديل

- بناءً على ما سبق تناوله بشأن مشاكل القياس والإفصاح في الأجزاء السابقة - يوضح الرسم التوضيحي التالي مكونات الإطار المقترح لعملية القياس والإفصاح عن معلومات الأرباح البديلة:



المصدر: الباحث

١/٦ المفهوم المقترح لمقياس الأداء البديل

خلص الباحث من تحليل الإصدارات المهنية و الدراسات السابقة مفهوم لمقياس الاداء البديل إلى أنه "مقياس أداء إضافي توفره الإدارة ويخضع للمراجعة بالإضافة إلى مقياس الأداء التقليدي ويعتمد على إضافة أو إستبعاد بنود محددته لاتخضع لإختيار الإدارة من مقياس الأداء التقليدي، بهدف توفير معلومات عن الأرباح التي تتصف بالإستمرارية، وتلتزم جميع الشركات المسجلة في البورصة بالإفصاح عنه لتوفير خاصية القابلية للمقارنة ولتمكين المستثمرين من تقييم أداء الشركات على أساس الانشطة الرئيسية دون الانشطة غير المتكررة ."

٢/٦ أساس القياس المقترح

وفيما يتعلق بكيفية القياس نجد أن جميع الإصدارات المهنية (لجنة تداول الأوراق المالية (SEC)، هيئة المنظمات الدولية لأسواق المال (IOSCO)، وهيئة

الاوراق المالية الكندية، وبرايس ووترهاوس كويرز (PWC)، والمجلس الاستشاري لمجلس معايير التقرير المالي الدولية (IFRS)، ومعهد جنوب أفريقيا للمحاسبين القانونيين (SAICA)، ولجنة أسواق المال الأوروبية (CESR)، وهيئة سوق المال في نيوزيلندا (FMA)، ولجنة أسواق المال الاسترالية (ASIC) اتفقت على الكيفية التي يتم بها اعداد مقياس الاداء البديل، والتي تتمثل في إضافة أو استبعاد بنود محددة تُوصف في جميع الاصدارات بانها بنود غير متكررة من مقياس الاداء التقليدي.

٣/٦ البنود المستبعدة من /أو المضافة إلى مقياس الأداء التقليدي للوصول إلى

مقياس الأداء البديل

وفيما يتعلق بالبنود المحددة غير المتكررة التي تضاف إلى /أو تستبعد من مقياس مقياس الاداء التقليدي، نجد كل من المجلس الاستشاري لمجلس معايير التقرير المالي الدولية (IFRS)، ومعهد جنوب أفريقيا للمحاسبين القانونيين (SAICA)، وهيئة سوق المال في نيوزيلندا (FMA)، أوضحوا أمثلة لتلك البنود. بينما حدد معهد جنوب أفريقيا للمحاسبين القانونيين بنود ملزمة لجميع الشركات المدرجة ببورصة جوهانسبرج (JSE) فضلاً عن الإلزام خضوعها للمراجعة. وبناءً على ذلك، يقترح الباحث إلزام جميع الشركات المدرجة في البورصة المصرية بالبنود التالية (البنود المحددة من قبل معهد جنوب أفريقيا للمحاسبين القانونيين بالإضافة إلى بند تكاليف إعادة الهيكلة) :

التدهور في الشهرة، الممتلكات، العقارات، والمعدات (PPE) والاصول غير الملموسة وعوائد التأمين insurance proceeds ، مكاسب الشراء المحققة في صفقة دمج الاعمال ، الربح / الخسارة الناتجة عن التخلص من العمليات غير المستمرة ، المكاسب / الخسارة الناتجة عن التخلص من PPE والاصول غير الملموسة والاستثمارات ، فروق ترجمة العملات الاجنبية ، اعادة تصنيف المكاسب / الخسارة على الاصول المالية المتاحة للبيع المعترف بها اصلا في حقوق الملكية، تعديلات القيمة العادلة للممتلكات الاستثمارية، تكاليف إعادة الهيكلة.

٤/٦ مكان الإفصاح المقترح عن مقياس الأداء البديل

وفيما يتعلق بمكان الإفصاح عن مقياس الاداء البديل تتفق جميع الاصدارات المهنية (لجنة تداول الأوراق المالية (SEC)، هيئة المنظمات الدولية لأسواق المال (IOSCO)، وهيئة الاوراق المالية الكندية، PWC، المجلس الاستشاري لمجلس معايير التقرير المالي الدولية (IFRS)، معهد جنوب أفريقيا للمحاسبين القانونيين SAICA، لجنة أسواق المال الأوروبية CESR، هيئة سوق المال في نيوزيلندا FMA، لجنة أسواق المال الاسترالية ASIC) اتفقت على أن يكون الإفصاح في الايضاحات المتممة للقوائم المالية.

٥/٦ شكل الإفصاح المقترح عن مقياس الأداء البديل

وفيما يتعلق بشكل أو كيفية الإفصاح عن مقياس الاداء البديل، نجد أن كل من أصدار لجنة أسواق المال الاسترالية ASIC، دراسة (متولي، ٢٠٠٨) ، دراسة (Elliott, 2006)، أوضحوا أن يكون ذلك في شكل مشابه لقائمة الدخل كما يلي:

البيان	الارباح التقليدية	التسويات	الارباح البديلة
--------	-------------------	----------	-----------------

وبالإضافة إلى ذلك، أوضح كل من دراسة (متولي، ٢٠٠٨)، وإصدار معهد جنوب أفريقيا للمحاسبين القانونيين أن شكل أو كيفية الإفصاح عن مقياس الاداء البديل يمكن أن يكون في شكل تسوية بين الأرباح التقليدية والأرباح البديلة كما يلي:

البيان	العمليات الحسابية
الارباح التقليدية	
+ أو - البنود غير المتكررة	
= الارباح البديلة	

ويرى الباحث شكل الإفصاح في صورة تسوية بين الأرباح التقليدية والأرباح البديلة يعتبر أفضل حيث يُظهر أثر البنود غير المتكررة على الأرباح التقليدية بشكل مباشر

للتوصل إلى الأرباح البديلة. ويقترح الباحث قيام التنظيم المهني في مصر بالزام الشركات بهذه الطريقة.

٦/٦ الإجراءات الواجب إتباعها حتى لا يكون الإفصاح عن مقياس الاداء البديل مضللاً

وفيما يتعلق بالإجراءات الواجب إتباعها لضمان ألا يكون الإفصاح عن مقياس الاداء البديل مضللاً، فلقد إتفق كل من لجنة تداول الأوراق المالية (SEC)، وهيئة المنظمات الدولية لأسواق المال (IOSCO)، وهيئة الأوراق المالية الكندية، وبريس ووترهاوس كوبرز (PWC)، والمجلس الاستشاري لمجلس معايير التقرير المالي الدولية (IFRS)، ومعهد جنوب أفريقيا للمحاسبين القانونيين (SAICA)، ولجنة أسواق المال الأوروبية (CESR)، وهيئة سوق المال في نيوزيلندا (FMA)، ولجنة أسواق المال الاسترالية (ASIC) على مجموعة من الاجراءات التي يجب إتباعها عند الافصاح عن المعلومات المالية البديلة حتى لا تصبح مضللة وتتمثل فيما يلي:

- 1) يجب أن يعطي الإفصاح عن المعلومات المالية التقليدية أهمية متساوية أو أكبر مقارنة بالمعلومات المالية البديلة المقابلة.
- 2) يجب مراعاة توافر نفس الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية البديلة التي تتوفر للمعلومات المحاسبية التقليدية.
- 3) يجب ان يوضع مسمي واضح للمعلومات المالية البديلة بطريقة تميزها عن المعلومات المالية التقليدية.
- 4) يجب تقديم تفسير واضح حول كيفية حساب المعلومات المالية البديلة.
- 5) يجب توفير تسوية بين المعلومات المالية التقليدية والمعلومات المالية البديلة، بشكل منفصل لكل بند وشرح كل تعديل مهم. ويجب أن تُظهر التسوية كيفية

حساب الأرقام حيث يتم توفير المعلومات المالية البديلة المقارنة للفترة السابقة.

(6) يجب أن تُدرج الأسباب بشأن لماذا يعتقد المديرين أن الإفصاح عن المعلومات المالية البديلة تعتبر مفيدة للمستثمرين لفهم النتائج والمركز المالي للشركة.

(7) يجب إتباع مدخل متسق من فترة لأخرى. وإذا كان هناك تغير في المدخل عن الفترة السابقة، ينبغي توفير شرح لطبيعة التغير وأسبابه وأثره المالي.

(8) يجب ألا تكون المعلومات المالية البديلة متحيزة ولا تستخدم لتجنب الإفصاح عن الأخبار السيئة للسوق.

(9) يجب ألا توصف البنود التي حدثت في الماضي ومن المحتمل أن تحدث بدرجة معقولة في المستقبل بأنها تحدث لمرة واحدة أو غير متكررة.

(10) يجب أن يتم توفير بيان واضح بشأن ما إذا كانت المعلومات المالية البديلة تم مراجعتها أو فحصها وفقاً لمعايير المراجعة المطبقة. ويجب أن تكون هذه المراجعة مُلزِمة لمراجعي الحسابات وفقاً لمعايير محددة وذلك لإضفاء الثقة عليها وتضييق مجالات إدارة الأرباح.

يقترح الباحث أن تقوم بورصة الأوراق المالية المصرية بإلزام الشركات المدرجة بالإفصاح عن مقياس الاداء البديل بموجب لائحة خاصة تقوم بإعدادها وإصدارها (مثلما فعلت لجنة تداول الأوراق المالية (SEC)) توضح فيها أسس القياس والإفصاح لمقياس الاداء البديل وفقاً للإطار الذي إقترحه الباحث.

خلاصة البحث

يهدف البحث إلى وضع إطار مقترح للقياس والافصاح عن مقياس الاداء البديل. وتحقيقاً لهذا الهدف تناول البحث بالتحليل والتقييم مفهوم مقياس الاداء البديل ومزاياه ومنافعه والانتقادات الموجهة إليه ومشاكل القياس والافصاح عن مقياس الاداء البديل. وقد توصل البحث إلى وضع إطار مقترح للقياس والافصاح عن مقياس الاداء البديل يوضح مفهوم لمقياس الاداء البديل يُلخص السمات المميزة لذلك المقياس، كما يحدد أسس للقياس ويحدد بنود محددة تُستبعد من أو تُضاف إلى مقياس الأداء التقليدي للوصول إلى مقياس الاداء البديل. كما يحدد الإطار المقترح شكل ومكان الافصاح عن مقياس الاداء البديل والاجراءات الواجب مراعاتها حتى لا يكون الافصاح مضلل، ويوفر الإتساق ومن ثم القابلية للمقارنة بما يساعد على زيادة جودة الإفصاح المحاسبي.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- 1- سليم، محمد السيد محمد، ٢٠١٠، "أثر استخدام قوائم الادارة البديلة للارباح على فاعلية الافصاح المحاسبى فى سوق الاوراق المالية المصرى"، رسالة ماجستير منشورة، مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بورسعيد، يوليو/ ديسمبر الجزء الثانى، ص 129-153.
- 2- متولى، احمد زكى، ٢٠٠٨، "قائمة الارباح الصورية pro-forma وانعكاساتها على احكام وقرارات المستثمرين فى سوق الاوراق المالية المصرى- مسح ميدانى"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثانى - ابريل.
- 3- منصور، اشرف محمد، ٢٠٠٩، " مدخل مقترح للحد من الانتقادات الموجهه لقوائم الارباح الشكلية - دراسة نظرية ميدانية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثالث.

ثانياً: المراجع الاجنبية:

- Abarbnell, S. Jeffrey and Reuven Lehavy., 2007, "Letting the "Tail Wag the Dog": The Debate over GAAP versus Pro Forma Earnings Revisited." **Contemporary Accounting Research**, vol.24, No.3, pp 675- 723.
- Allee, D., Kristian; Nilabhra Bhattacharya; Ervin L. Black and Theodore E. Christensen, 2007, "Pro forma disclosure and investor sophistication: External validation of experimental evidence using archival data", **Accounting, Organizations and Society**, Vol. 32, pp. 201–222.
- Andersson, Patric and Niclas Hellman, 2007, "Does Pro Forma Reporting Bias Analyst Forecasts?", **European Accounting Review**, Vol. 16, No. 2, PP.277-298.
- Aubert, Francois, 2010, " The relative informativeness of GAAP and pro forma earnings announcements in France", **Journal of Accounting and Taxation**, Vol. 2, Iss (1), pp. 1-14. Available online at <http://www.academicjournals.org/JAT>.
- Albring M., Susan; María T. Cabán-García and Jacqueline L. Reck, 2010, "The value relevance of a non - GAAP performance metric to the capital markets", **Review of Accounting and Finance**, Vol. 9, No. 3, pp. 264 – 284. Available at: <http://www.emeraldinsight.com/1475-7702.htm>.

- Australian Securities and Investments Commission (ASIC), 2011, "Regulatory Guide 230: Disclosing non-IFRS financial information" Available at: [https:// www. asic.gov.au](https://www.asic.gov.au)
- Andersson, Patric and Niclas Hellman, 2007, "Does Pro Forma Reporting Bias Analyst Forecasts?", **European Accounting Review**, Vol. 16, No. 2, pp.277–298
- Bhattacharya, Nilabhra; Ervin L. Black; Theodore E. Christensen and Chad R. Larson., 2003, "Assessing the Relative Informativeness and Permanence of Pro Forma Earnings and GAAP Operating Earnings." **Journal of Accounting and Economics**, vol. 36, Iss.1-3, pp 285-319. available at: <http://www.sciencedirect.com>.
- Bhattacharya, Nilabhra; Ervin L. Black; Theodore E. Christensen and Richard D.Mergenthaler, 2007, "Who Trades on Pro Forma Earnings Information?", **The Accounting Review**, Vol. 82, No. 3, pp. 581-619.
- Black, L., Ervin ; Theodore E. Christensen; Paraskevi Vicky Kiosse and Thomas D. Steffen, 2015, "Has the Regulation of Non-GAAP Disclosures Influenced Managers' Use of Aggressive Earnings Exclusions?", **Journal of Accounting, Auditing & Finance**, pp. 1-32.
- Black, E. Dirk; Ervin L. Black; Theodore E. Christensen and William G. Heninger , 2012, "Has the Regulation of Pro Forma Reporting in the U.S. Changed Investors' Perceptions of Pro Forma Earnings Disclosures?", **Forthcoming, Journal of Business Finance & Accounting** . working paper available at: <http://ssrn.com>.
- Bowen, Robert M. ; Angela K. Davis and Dawn A. Matsumoto, 2005," Emphasis on Pro Forma versus GAAP Earnings in Quarterly Press Releases: Determinants, SEC Intervention, and Market Reactions", **The Accounting Review**, Vol. 80, No. 4, pp. 1011-1038.
- Bansal, Naresh ; Ananth Seetharaman and Xu (Frank) Wang, 2013," Managerial risk-taking incentives and non-GAAP earnings disclosures", **Journal of Contemporary Accounting & Economics**, Vol. 9, pp. 100–121.
- Brown, C.,Nerissa; Theodor E. Christensen and W. Brooke Elliott, 2012, "The Opportunistic Timing of Quarterly "Pro Forma" Earnings

Announcements”, **Journal of Business Finance & Accounting**, Vol, 39(3) & (4), pp.315–359

- Baumker, Michael; Philip Biggs; Sarah E. McVay and Jeremy Pierce, 2014, “The Disclosure of Non-GAAP Earnings Following Regulation G: An Analysis of Transitory Gains”, **Accounting Horizons**, Vol. 28, No. 1, pp. 77–92.
- Choi, Young-Soo and Steven Young, 2015, " Transitory earnings components and the two faces of non-generally accepted accounting principles earnings", **Accounting and Finance**, Vol. 55, pp. 75–103.
- Campbell, Linda and Dennis M. Lopez, 2010, "Small cap financial reporting: Determinants of emphasis and placement of non-GAAP disclosures", **Research in Accounting Regulation**, Vol. 22, pp 114–120.
- Canadian Securities Administrators’ Staff Notice 52-306 (Revised), 2012, " Non-GAAP Financial Measures and Additional GAAP Measures", OSCB, vol.36, pp. 1630 – 1634. Available at :<https://www.osc.gov.on.ca>.
- Corporate Finance Alert , 2013, " The Use of Non-GAAP Financial Measures — A Disclosure Guide", Available at: <https://www.skadden.com>
- Curtis, B., Asher ; Sarah E. Mc Vay and Benjamin C. Whipple, 2014, " The Disclosure of Non-GAAP Earnings Information in the Presence of Transitory Gains", **The Accounting Review**, vol. 89, No. 3, pp. 933–958. Available at: <http://aaajournals.org>.
- Choi, young–soo and Steven young,2015," Transitory earnings components and the two faces of non-generally accepted accounting principles earnings", **Accounting and Finance**, Vol. 55, PP. 75–103.
- Doyle, T., Jeffrey; Russell J. Lundholm and Mark T. Soliman, 2003, ' The Predictive Value of Expenses Excluded from Pro Forma Earnings", **Review of Accounting Studies**, Vol. 8, pp. 145-174.
- _____, 2013, Do managers define “Street” earnings to meet or beat analyst forecasts?”, **Journal of Accounting and Economics**, Vol. 56, PP.40–56 .
- Elliott, Wynter Brooke, 2006, " Are Investors Influenced by Pro Forma Emphasis and Reconciliations in Earnings Announcements?", **The**

Accounting Review, Vol. 81, No. 1, pp. 113-133. Available at: <http://aaajournals.org>.

- Elshafie Essam, Ai-Ru Yen, Minna Yu, 2010, "The association between pro forma earnings and earnings management", **Review of Accounting and Finance**, Vol. 9 Iss: 2 pp. 139 – 155.
- Entwistle, M. Gary; Glenn D. Feltham and Chima Mbagwu, 2006, "Misleading Disclosure of Pro Forma Earnings: An Empirical Examination", **Journal of Business Ethics**, Vol. 69, No. 4, pp.355-372.
- _____, 2010, " The Value Relevance of Alternative Earnings Measures: A Comparison of Pro Forma, GAAP, and I/B/E/S Earnings", **Journal of accounting , auditing & Finance**, Vol.25, No.2, pp.261-288.
- _____, 2010, " Corporate Governance and Investor Perceptions of Non-GAAP Earnings Disclosures, www.edwards.usask.ca/centres/csfm/_files/.../gary%20entwistle.pdf.
- Financial Market Authority's (FMA), 2012, " Guidance Note: Disclosing Non-GAAP financial information", Available at: <https://www.fma.govt.nz>.
- Frederickson, James R. and Jeffrey S. Miller, 2004, " The Effects of Pro Forma Earnings Disclosures on Analysts' and Nonprofessional Investors' Equity Valuation Judgments", **The Accounting Review**, Vol. 79, No. 3, pp. 667-686.
- Frankel, Richard; Sarah McVay and Mark Soliman, 2011, "Non-GAAP earnings and board independence", **Review of Accounting Studies**, Vol. 16, PP.719–744.
- Hirshleifer ,A. David and Siew Hong Teoh, 2003, "Limited Attention, Information Disclosure, and Financial Reporting", **Journal of Accounting and Economics**, Vol. 36, PP. 337–386.
- Heflin, Frank and Charles Hsu, 2008, " The impact of the SEC's regulation of non-GAAP disclosures", **Journal of Accounting and Economics**, Vol. 46, pp. 349–365.
- Hitz, Joerg – Markus, 2010, " Press Release Disclosure of 'Pro Forma' Earnings Metrics by Large German Corporations – Empirical Evidence and Regulatory Recommendations", **Accounting in Europe**, Vol. 7, No. 1, PP. 63 – 86.

- Huang, Qianyun and Terrance R. Skantz, 2016, " The informativeness of pro forma and street earnings: an examination of information asymmetry around earnings announcements", **Review of Accounting Studies**, Vol. 21, Iss.1, pp. 198-250.
- Isidro, Helena and Ana Marques, 2013, "The Effects of Compensation and Board Quality on Non-GAAP Disclosures in Europe", *The International Journal of Accounting*, Vol. 48, pp. 289–317.
- IFRS Advisory Council (2011), "Use of underlying earnings and non-GAAP measures", available at: [www .ifrs. org/Meetings /MeetingDocs/Advisory%20Council/2011/June/20th%20and %20 1st/ AC-0611-AP6.pdf](http://www.ifrs.org/Meetings/MeetingDocs/Advisory%20Council/2011/June/20th%20and%201st/AC-0611-AP6.pdf) (accessed 10 June 2014).
- James, L., Kevin and Franklin A. Michello, 2009, "Pro forma versus GAAP reporting: an examination of differences in investor perceptions", **Journal of Finance and Accountancy**, Vol. 2, pp.1-16. Available at: [http:// ebSCOhost.com](http://ebSCOhost.com).
- Jennings, Ross and Ana Marques, 2011, " The Joint Effects of Corporate Governance and Regulation on the Disclosure of Manager-Adjusted Non-GAAP Earnings in the US", **Journal of Business Finance & Accounting**, Vol, 38, No.(3) & (4), pp. 364–394.
- Johnson, Amber; Majella Percy; Peta Stevenson-Clarke and Robyn Cameron, 2014, " The Impact of the Disclosure of Non-GAAP Earnings in Australian Annual Reports on Non-Sophisticated Users", **Australian Accounting Review**, Vol. 24, No. 70, Issue 3, pp. 207-217.
- Johnson, W. BRUCE and William C. Schwartz Jr., 2005, "Are Investors Misled by "Pro Forma" Earnings?", **Contemporary Accounting Research**, Vol. 22, No. 4, pp. 915–63.
- Kolev, Kalin; Carol A. Marquardt and Sarah E. McVay, 2008, " SEC Scrutiny and the Evolution of Non-GAAP Reporting", **The Accounting Review**, Vol. 83, No. 1, pp. 157-184.
- Liu, Xiaohong and Suil Pae, 2005, " Voluntary Disclosure of Disaggregated Earnings Information", **Journal of Contemporary Accounting & Economics**, Vol. 1, No. 2, pp.147-170.
- Lougee A. , Barbara; and Carol A. Marquardt, 2004, " Earnings Informativeness and Strategic Disclosure: An Empirical Examination of

"Pro Forma" Earnings", **The Accounting Review**, Vol. 79, No. 3, pp. 769-795. Available at: <http://aaajournals.org>.

- Lynn, M. David and Nilene R.Evans, 2010, "INSIDE THE SEC -Telling Your Story: The SEC Offers Advice on Non-GAAP Measures", **INSIGHTS**, Vol.24, pp. 36-38.
- Marques, Ana, 2006, "SEC interventions and the frequency and usefulness of non-GAAP financial measures", **Review of Accounting Studies**, Vol. 11, pp.549-574.
- Miller, S., Jeffrey, 2009, "Opportunistic Disclosures of Earnings Forecasts and Non-GAAP Earnings Measures", **Journal of Business Ethics**, Vol. 89, pp.3-10.
- Marques Ana, 2010, "Disclosure strategies among S&P 500 firms: Evidence on the disclosure of non-GAAP financial measures and financial statements in earnings press releases", **The British Accounting Review**, Vol. 42, pp 119–131.
- Nichols,B., Nancy ; Sidney J. Gray and Donna L. Street, 2005, "Pro forma Adjustments To GAAP Earnings: Bias, Materiality, and SEC Action", **Research in Accounting Regulation**, Vol. 18, pp. 29–52.
- Reimsbach, Daniel, 2014, "Pro forma earnings disclosure: the effects of non-GAAP earnings and earnings-before on investors' information processing", **J Bus Econ**, VOL. 84, PP.479–515. Available at: <http://www.springerprofessional.de>.
- PWC, 2010, "Investor view-Insight from the investment community" Available at: [https:// www.pwc.com/ifrs](https://www.pwc.com/ifrs).
- PWC, 2014, "Non-GAAP financial measures- Enhancing their usefulness", Available at: [https:// www.pwc.com/ifrs](https://www.pwc.com/ifrs).
- Rainsbury, Liz ;Carol Hart and Nonthipoth Buranavityawut , (2015) "GAAP-adjusted earnings disclosures by New Zealand companies", **Pacific Accounting Review**, Vol. 27 Iss: 3, pp.329 – 352.
- Rainsbury , A. Elizabeth; Carol Hart and Sue Malthus, 2013" Non-GAAP Earnings Disclosures by New Zealand Companies", Available at: <http://unitec.researchbank.ac.nz>

- Shiah-Hou, Shin-Rong and Yi-Yun Teng, 2016," The informativeness of non-GAAP earnings after Regulation G?", **Finance Research Letters**. Vol. 0 0 0, PP. 1–9.
- Securities and Exchange Commission (SEC), 2003," Final Rule: Conditions for Use of Non-GAAP Financial Measures". Available at: <http://www.sec.gov/rules/final/33-8176.htm>.
- _____ ,2016," SEC update guidance on Non-GAAP financial measures" . Available at: <http://www.gibsondunn.com>
- Shiah–Hou, shin–rong and Yi–Yun teng, 2016,"_The informativeness _of Non-GAAP Earnings after regulation G?", Finance Research Letters, Vol,000, PP. 1-9.
- Solsma, Lori and W. Mark Wilder, (2015),"Pro forma disclosure practices of firms applying IFRS", **International Journal of Accounting & Information Management**, Vol. 23, Iss 4, pp. 383 – 403.
- The Committee Of European Securities Regulators (Ref: CESR/05-178b), 2005," CESR Recommendation on Alternative Performance Measures ", Available at: [https:// www.cesr-eu.org](https://www.cesr-eu.org).
- The International Organization of SecuritiesCommissions (IOSCO), 2002, " An IOSCO Technical Committee Release: Cautionary Statement Regarding Non-GAAP Results Measures".
- The International Organization of SecuritiesCommissions (IOSCO), 2014, " Proposed Statement on Non-GAAP Financial Measures".
- The Sarbanes-Oxley Act of 2002 (SOX), " AT Section 401(b) Reporting on Pro Forma Financial Information", SSAE No. 10.,pp.1387-1402.
- venter, Elmar R.; David Emanuel and steven f. cahan, 2014, " The Value Relevance of Mandatory Non-GAAP Earnings", **ABACUS**, Vol. 50, No. 1, pp.1-24.
- Wang, Guannan, 2014, " The Presentation Arrangements of Pro Forma Earnings Disclosures: Managerial Incentives and Market Responses", Accounting and Finance Research, Vol. 3, No. 3, PP..27-42. ", Available at: www.sciedu.ca/af
- Webber, Sarah J. ; Nancy B. Nichols ; Donna L. Street and Sandra J. Cereola,2013, " Non-GAAP adjustments to net income appearing in the earnings releases of the S&P 100: An analysis of frequency of occurrence,

materiality and rationale", **Research in Accounting Regulation**, Vol. 25, pp. 236–251.

- Young, Steven, 2014, " The drivers, consequences and policy implications of non-GAAP earnings reporting", **Accounting and Business Research**, Vol. 44, No. 4, pp. 444-465.
- Yi, HAN, 2012, " Has Regulation G Improved the Information Quality of Non-GAAP Earnings Disclosures?"", *Seoul Journal of Business*, Vol. 18, No. 2, PP,95-145.
- Zhang, Huai and Liu Zheng, 2011, " The valuation impact of reconciling pro forma earnings to GAAP earnings", **Journal of Accounting and Economics**, Vol. 51, pp.186–202.